

الرئيس يعزي بوفاة رجل الأعمال خالد شارب

صنعاء/ سبأ
عبر الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية عن بالغ ألمه واسفه الشديدين لما تعرض له رجل الاعمال خالد محمد شارب من اعتداء اريهابي هجوي مؤسف طاله دون مبرر اودى بحياته . وقال الاخ الرئيس في برقية عزاء بعث بها الى والده رجل الاعمال محمد شارب

الراعي يهنئ بالعيد الوطني لغانا

صنعاء/ سبأ
بعث رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي أمس برقية تهنئة إلى رئيس البرلمان السيد/ جويسي باتفور أدو، بمناسبة احتفالات الشعب الغاني الصديق بعيدة الوطني.

وفد يماني يتوجه إلى اريتريا للإفراج عن الصيادين المحتجزين

صنعاء/ سبأ
< بحث وكيل وزارة الخارجية للشؤون المالية والإدارية محمد حسين حاتم أمس مع سفير دولة اريتريا بصنعاء موسى ياسين شيخ الدين، علاقات التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها. جرى خلال اللقاء استعراض الترتيب لزيارة الوفد اليمني لدولة اريتريا والقاء بالسؤالين المعنيين في الجانب اريترى بهدف الافراج عن الصيادين اليمنيين المحتجزين لدى دولة اريتريا بناء على توجيه رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة.

لجنة حصر ومعالجة جرحى الأحداث تتابع ابتعاث 20 جريحاً إلى الهند

صنعاء/ سبأ
> تابعت اللجنة الوزارية المكلفة بحصر ومعالجة جرحى الأحداث لعلمي 2011 و2012م، في اجتماع أمس برئاسة وزير الصحة العامة والسكان رئيس اللجنة الدكتور أحمد العنسي، الإجراءات الخاصة باستكمال عملية ابتعاث 20 شخصاً من جرحى ومصابي الأحداث إلى المستشفيات الهندية لتلقي العلاج، بعد التأكد من أن حالاتهم تستدعي السفر للخارج بحسب التقارير المرفوعة من اللجان الطبية المكلفة بذلك.

وأكدت اللجنة على التسريع بسفر هؤلاء المصابين والجرحى خلال مدة أقصاها الاسبوع القادم، مع منحهم التذاكر وبدل السفر الخاص بهم بعد إجراء الترتيبات اللازمة مع المستشفى الذي سيستقبلهم. وكلف الاجتماع عضو اللجنة الوزارية الأخ علي النعمي بالتحقق من وثائق بعض الجرحى وإذا ما كان هناك ما يثبت أصابهم أثناء الأحداث، بناء على الكشف المرفوعة إلى اللجنة.

وأكدت اللجنة بهذا الخصوص انها لن تنظر في اية طلبات ما لم تكن مستوفية للمعايير والشروط المحددة في عمل اللجنة، وفي المقدمة ما يؤكد أنها أصيبت أثناء الأحداث ولديها تقرير طبي رسمي من اللجان المكلفة بذلك واستدعاء الحالة للسفر للعلاج في الخارج.

وأقرت اللجنة البدء بتجهيز ملفات 40 شخصاً من مصابي وجرحى الأحداث لعرضها على اجتماع اللجنة يوم الأحد القادم، من الذين تستدعي حالاتهم السفر للعلاج، وترتيب إجراءات سفرهم في أسرع وقت ممكن. وأكدت على أهمية توثيق كافة الحالات للمصابين والجرحى الذين تم معالجتهم ومن لا يزالون في طور العلاج، إضافة إلى الذين تستدعي حالاتهم مواصلة العلاج سواء في الداخل أو الخارج. ووافقت اللجنة الوزارية على توقيع مشروع مذكرة التفاهم مع مجموعة مستشفيات اللقمانية الهندية بولاية بونا، وذلك بعد استيعاب الملاحظات المقدمة بشأنها من أعضاء اللجنة، وذلك باتجاه



تقديم مزايا وتسهيلات خاصة لعلاج المصابين والجرحى اليمنيين الذين سيتم إرسالهم عبر اللجنة الوزارية ممن تستدعي حالاتهم العلاج هناك. ووقفت اللجنة أمام الإجراءات الخاصة التي وقعت مؤخرا في محافظتي عدن وحضرموت، وذلك على ضوء توجيهات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بهذا الخصوص. وأكدت اللجنة انها لن تتوانى عن تقديم كافة اوجه العناية والرعاية الطبية والعلاجية لهؤلاء الجرحى من أي طرف كان سواء في مستشفيات الداخل أو الخارج. وكانت اللجنة قد اطلعت على محضر اجتماعها السابق ووافقت عليه.

أكد أن مشروع التعديل القانوني سيصدر قريباً وزير العدل: سيتم نقل صلاحيات الإشراف القضائي إلى رئيس مجلس القضاء



من جانبه أكد وزير العدل مرشد العرشاني على ضرورة تضافر الجهود للنهوض برسالة القضاء والارتقاء بها عبر استراتيجية طموحة في تطوير وتحديث القضاء وأن يتطلع كل بدوره في تمثيل مبدأ العدالة في أسمى صورها ويتصرف تصرف القائد في موقعه بكل شموخ وسمو من أجل إقامة العدل وتقديم خدمة العدالة إلى المواطن الذي يتطلع إليها بلهف وتحسين الصورة الذهنية لدى المواطن عن قضاءه الوطني

وأوضح أن القيادة القضائية تمتلك الرؤية والإرادة القوية ولن تنهيا شحة الإمكانيات لتقنتها أن الإمكانيات ستأتي عندما توجد الإرادة والتصميم. وأشار بالقول: "لقد نجحنا في الفصل بين منصب رئيس مجلس القضاء ورئيس المحكمة العليا وتحقق ذلك في صورة مثالية نادرة في

تبادل المواقع دونما غضاضة وتامل وحساسية وخطونا في تقديم مشروع تعديل قانوني بنقل صلاحيات وزير العدل في الإشراف على القضاة وهيئتي التفتيش القضائي والنيابة العامة إلى رئيس مجلس القضاء والمشروع مطروح على مجلس النواب وسيصدر قريباً. وقال: "نحن ماضون في تنفيذ خطة طموحة في تحديث وتطوير النظام الإداري في كل مرافق السلطنة القضائية من خلال التدريب والتأهيل وبناء القدرات وتحسين الأوضاع الوظيفية المادية والمعنوية للقضاة والإداريين وقطعنا شوطاً في ذلك وتوفير البنية التحتية وإعادة سياسة القبول في المعهد العالي للقضاء وتطويره وتحديثه في جميع الجوانب والذي يتطلب جهوداً كبيرة يبذلها كل العاملين في مرافق القضاء متسلحين بالإرادة القوية والرؤية الثاقبة والصبر والمثابرة.

استعراض دراسة مشروع البحث الالكتروني للسجل الانتخابي

صنعاء / سبأ
< عقدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اجتماعاً لها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي. وفي الاجتماع استعرضت اللجنة دراسة مشروع البحث الالكتروني للسجل الانتخابي والآلية التنفيذية لطباعة سجل الناخبين المقدمة من قبل رئيس قطاع الشؤون الفنية القاضي شرف الدين المحبشي، وكلفت اللجنة القطاع الفني إعداد دراسة متكاملة حول العوقات التي ستواجه هذا المشروع والمقترحات اللازمة لمعالجتها بحيث تتمكن اللجنة الاستفادة منها عند إجراء الاستفتاء على الدستور. من جهة أخرى التقى رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي

مناقشة سير مشروع مجاري سيئون وتريم

سيئون / سبأ
ناقش مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بواحي حضرموت والصحراء برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء رئيس المجلس سالم سعيد المنهالي أمس تقريراً عن سير مشروع مجاري الصرف الصحي لمدينتي سيئون وتريم، وفي الاجتماع حضره وكيل وزارة المياه والبيئة توفيق الشرجبي أوضح التقرير الذي استعرضه مدير الوحدة التنفيذية للمشروع عبدالرحمن الجنيدي الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار مكونات المشروع حتى شهر مارس الحالي والمتملة في الأعمال التنفيذية للشبكات والمحطات والدعم المؤسسي للمؤسسة في الجانب الفني والإداري.

28350 حالة مستفيدة من صندوق الضمان بصعدة

صعدة/ سبأ
ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة صعدة في اجتماعه أمس برئاسة محافظ محافظة صعدة فارس محمد مناع العديد من المواضيع المدرجة بجدول الأعمال عن سير أداء عمل المكتب التنفيذي ومستوى الانضباط الوظيفي ومدى القيام بخدماتها المنوطة بها، واستمع الاجتماع إلى تقرير نائب رئيس جميعه أصدقاء أمراض الكلى يحيى الطالبي والذي تطرق فيه إلى أن تأسيس جمعية أصدقاء الكلى للعام 2011م يأتي نتيجة للحاجة الماسة لمرضى الكلى. وأوضح التقرير أن المورد الوحيد للجمعية هو تبرع من موظفي المحافظة بمائتي ريال شهريا على كل موظف بمبلغ إجمالي مليون وستمئة ألف ريال شهريا وكذا الانجازات التي حققتها الجمعية.

واستعرض الاجتماع عدداً من تقارير المكاتب التنفيذية للعام المنصرم 2012م ومنها تقرير فرع مكتب البريد بصعدة عن صرف معاشات صندوق الرعاية للفصل الرابع من الحالات القديمة لعدد ثمانية وعشرين ألفاً وثلاثمائة وخمسين حالة بمبلغ إجمالي مائتين وتسعة وتسعين مليوناً وتسعمائة وأثمانية عشر ألفاً وأربعمائة ريال وكذا الفصلين الثالث والرابع من الحالات الجديدة لعدد تسعة آلاف وخمسمائة وسبعين حالة بإجمالي مبلغ مائتين وأثنين وعشرين مليوناً وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألفاً وستمئة ريال.

بلا حدود

المفارقة الأليمة



هاشم عبدالعزيز

انتهى منذ أيام قليلة لقاء بين ممثلين لحركة «فتح» من جهة وحركة «حماس» من جهة ثانية، كان معقوداً عليه وضع للمسات الأخيرة لإطلاق الاتفاق بشأن تشكيل الحكومة بخطوة عملية، انتهى اللقاء ولكن بنتيجة مغايرة أعيد تجديد الخلافات، وتبادل طرفا اللقاء الاتهامات وتبصريات نارياً بدت كما لو أنها غدت القضية الأولى للإلحاح وهي هدأت، لكنها أعادت حالة الانقسام السياسي بين الطرفين والسقاط على الأرض في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وهي حالة مأساوية حافلة بالمفارقات الأليمة والعجيبة.

في شأن المفارقة الأليمة فيما التصعيد يجري صهيونياً في كافة جهات الحرب المفتوحة لتصفية القضية الفلسطينية بمستويات كبيرة وتأثر شديدة وسريعة وهي تجري بتوجهات علنية وبخطوات وإجراءات ملاحقة وعمليات اجتياحات وحشية واعتقالات عشوائية واغتيالات إرهابية وغيرها من العرابة الصهيونية التي تجري جرائمها ضد الإنسانية هي تجري على نحو كارثي على الفلسطينيين، وفي المقابل تصير إنجازات ومكاسب صهيونية، ولاستدلال وليس الحصر نشير هنا إلى الاستيطان الصهيوني المتسارع الانتشار في الأراضي الفلسطينية حسب جمعية «بوميم»، وهي جمعية إسرائيلية متخصصة في مراقبة العملية الاستيطانية للاحتلال في القدس والضفة الغربية، الجمعية قالت: «إن الحكومة الإسرائيلية طرحت خلال عام 2012م عطاءات لبناء وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة، في حين لم يتجاوز إجمالي الوحدات الاستيطانية التي تضمنتها عطاءات البناء خلال العقد الأخير (729) وحدة استيطانية سنوياً».

الجمعية أوضحت «أن الحكومة الإسرائيلية أقرت خلال العام الماضي بناء (6932) وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية والقدس المحتلة مقابل (1772) وحدة عام 2011م و(5069) وحدة استيطانية خلال عام 2010م»، بالإضافة إلى المشاريع التي يجري الآن تنفيذها بألاف الوحدات الاستيطانية. في المقابل لا نسال عن إنجازات المنقسمين، ولكن نتساءل عن مواجهة هذه السياسة الاستيطانية وهي لم تكن بخطوات عملية، والدليل ابتناج الحركة الشبائية لمواجهة الاستيطان بمواقع تنفيذ مشاريعه. المفارقة العجيبة، وهذه هي الحالة الانقسامية، المنقسمون يلقون علينا باتفاقاتهم، وهذه الاتفاقات دخلت عملية توليد اتفاقات على الاتفاقات، وهم كما يبدو في لقاء من نوع غير مسبق هم بعد كل إعلان اتفاق يعودون إلى إعلان خلافاتهم وتبادل الاتهامات، كما لو أن حقيقة اتفاقهم هي بقاء الأوضاع الانقسامية. مبكراً كان التحذير من مخاطر تداعيات هذا الانقسام الكارثي، الآن بات هذا وضعاً، وباستمراره هذا ظل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من حرب إبادة وقضيته من سياسة تصفية بطرح أحد احتمالين إما أن المنقسمين وصلنا إلى خاتمة التحول من حركة تحرر وطني إلى حركة خلافاً وتبادل الاتهامات، باتت السلطة هي القضيبة، أو أن الأمور تعود إلى المفارقة بين أن الاتفاقات تتم برغبة وحرص ومسؤولية ووعي وإرادة فلسطينية، لكن التنفيذ يتصلبم بابتزاز وضغوطات من أطراف غير فلسطينية في تركيبة تثير التساؤل: هل يعوز الفلسطينيين التدخل السافر في الشؤون الفلسطينية؟

أما إذا كانت هذه الاحتمالات منفية فإن هذا لا يكون إلا بطي الانقسام والأمر لا يتطلب أكثر من توفير إرادة تحويل الاتفاقات إلى خطوات عملية.

مناقشة تداعيات الأحداث الاخيرة بغيل باوزير محافظ حضرموت: أعمال الشغب والفوضى لا تعبر عن قيم أبناء المحافظة

تعالى بأن يمن بالشفاء العاجل على الجرحى والمصابين. وقال: "التفت بعدد من القادات والشخصيات الاجتماعية والوجهاء من أبناء مديرية غيل باوزير الذين عروا عن إدانتهم واستنكارهم لكافة أعمال العنف والتخريب والفوضى والتخريب على إشارة الفعرات والقيام بالأعمال الخارجة عن النظام والقانون والمسيرة لسلكيات وقيم وأخلاقيات أبناء هذه المديرية.. مشيداً بالدور الذي أسهمت به السلطة المحلية والشخصيات والعقلاء والوجهاء في تهدئة الأوضاع بما لا يحمدهم عقاباً. وتحدث في اجتماع أعضاء الهيئة الادارية للمجلس المحلي بالمحافظة ورئيس المجلس المحلي بمديرية غيل باوزير وعدد من الحاضرين من القواد والشخصيات الاجتماعية والوجهاء وعقال الحارات..مبشرين عن إزانتهم للأحداث المؤسسة التي شهدتها مدينة غيل باوزير والمدن الأخرى في المحافظة. وناشدوا الأجهزة المختصة بالنظر في الأوضاع الأمنية الحالية في المديرية وتعزيز إداء المنظمة الأمنية فيها، مستعرضين القضايا المتعلقة بالأوضاع الخدمية والتنموية في المديرية، مؤكداً ضرورة أن تسهم السلطة المحلية في المديرية بدور إيجابي في تحديد هذه المتطلبات والاحتياجات الضرورية لتقديها إلى السلطة المحلية بالمحافظة.

وأشار إلى أن اللجنة الوزارية المختصة المشكلة من قبل مجلس الوزراء المكلفة بتقصي الحقائق حول أحداث العنف والشغب التي شهدتها المحافظة، استمعت إلى إغادات مختلف مكونات المجتمع من قيادات تنفيذية وأمنية وسياسية وجهادية حول مجريات ووقائع أحداث العنف التي شهدتها عدد من مدن ومناطق المحافظة في 21 و22 فبراير الماضي واطلعت على التقارير والمقترحات التي يمكن أن تسهم في معالجة تداعيات هذه الأحداث وتجاوز آثارها ومنع تكرار وقوعها مستقبلاً. وأشار محافظ حضرموت إلى أن السلطة المحلية حرصت على الالتقاء بمختلف الأطراف والمكونات السياسية والاجتماعية وقد أكدت أكثر من مرة على احترام كافة وجهات النظر والتعبير السلمي شريطة أن تتقدم الطرق والوسائل القانونية والسلمية وعدم إلضرار بالمصالح والممتلكات العامة والخاصة أو الاعتداء على المواطنين والمساس بأمنهم واستقرارهم وإلحاق سكينتهم. وأوضح أن ما حدث في عدد من مدن ومناطق المحافظة من أعمال شغب وفوضى وتخريب لا يعبر عن سلوكيات وقيم أبناء حضرموت المسلمة قلوبهم بالإيمان والحب والتسامح وبالحياة الآمنة والمستقرة، متحسماً على روح الشهيد عوض عبدالقادر باسلاوة الذي سقط في هذه الأحداث، مبتهلاً إلى الله

المكلا/سبأ
ناقش اجتماع بمدينة المكلا محافظة حضرموت برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني، تداعيات الأحداث التي شهدتها مدينة غيل باوزير نهاية فبراير الماضي وما نتجت عنها من آثار سلبية وأضرار بشرية ومادية. وتطرق للقاء الذي ضم أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة ورئيس وأعضاء المجلس المحلي بمديرية غيل باوزير وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي والوجهاء والشانخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية وعقال الحارات، إلى وضع المعالجات اللازمة لتجنب وقوع مثل تلك الأحداث مستقبلاً. وتناول الاجتماع أوضاع الأسر النازحة من هذه الأحداث والمقاطعة بمدرة الفقيد السومخي بمنطقة الريان ومعالجة أوضاعهم بصورة عاجلة وانهاء معاناتهم وعوئتهم في أماكن سكنهم وأعمالهم وبما يسهم في استقرار التعليم بالمدسة. وفي الاجتماع أكد المحافظ الديني أن السلطة المحلية بالمحافظة وجهت الأجهزة الأمنية المختصة بالتحقيق في هذه الأحداث المؤسسة وما نتج عنها من أضرار بالغة في الممتلكات العامة والخاصة والاعتداء على مصالح المواطنين وإحراق العديد من المحلات التجارية.

